

نماذج من القيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية

"نموذج للاعجاز القرآني والنبيوي"

"في المجالين الاقتصادي والمالي"

**دكتور
السيد عطيه عبد الواحد**

**أستاذ
كلية الحقوق – جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظْهِرُهُمْ وَتُزَكِّيْهِمْ بِهَا وَصَلِّ
عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)

صدق الله العظيم

سورة التوبة

الآية (١٠٣)

ملخص البحث

يدور موضوع البحث حول إبراز وجوه الإعجاز القرآني والنبوي في المجالين الاقتصادي والمالي وذلك من خلال استقراء بعض النماذج المقررة في المنهج الإسلامي ومقارنتها بما هو سائد في المالية الوضعية.

ويدور موضوع البحث حول النماذج التالية:

(١) **النص المعجز:** قوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصُلِّ
عَلَيْهِمْ".

- **الحقيقة العلمية المرتبطة بالنص:**

الآية ترشد إلى سلوك رفيع يندر أن يوجد في المالية الوضعية. ويرتبط هذه الآية وفي نفس السياق حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يرشد بالدعاء بالبركة لمن يدفع الزكاة.

- **وجه الإعجاز:**

إن هذا الخلق لا يمكن أن تصل إليه المالية الوضعية بحال من الأحوال وهو الأمر بالدعاء بالبركة لمن يؤدي حق الزكاة.

(٢) **النص المعجز:** "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّفِقُوا مِنْ طَبِيعَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ..".

- **الحقيقة العلمية المرتبطة بالنص:**

أن عموم الآية يرشد إلى ضرورة اشتراط حل الإيرادات الإسلامية.

- **وجه الإعجاز:**

إن المالية الوضعية لا تشترط ذلك، بل يستوي أن تكون الإيرادات من مصادر مشروعة أو غير مشروعة كما هو حادث في فرنسا - على سبيل المثال - حيث تفرض الضرائب على الخمور والأفلام الإباحية...".

(٣) النص المعجز:

التوجه النبوى الكريم لسيدنا معاذ بن جبل: "وتفكر أثاثاً وأموالاً للناس".

- الحقيقة العلمية المرتبطة بالنص:

أن الحديث يرشد محصل الزكاة ألا يأخذ أفضل أنواع الأموال عند المزكي.

- وجه الإعجاز:

إن المالية الوضعية والسياسات الضريبية تعطي للإدارة الضريبية حق الامتياز على أموال الممول دون تمييز بينها.

(٤) النص المعجز: قوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حرام:

"يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه".

- وجه الإعجاز: "يشهد به الواقع المعاصر في المالية الوضعية ومدى تحايل الأفراد على الحصول على ما ليس حقاً لهم.

(٥) النص المعجز: النص الذي يقرر مصارف الزكاة، قوله تعالى "إنما الصدقات للقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين...".

الحقيقة العلمية المرتبطة بالنص:

الآية تقرر مصرف الزكاة يصل إلى أن يعطي من حصيلة الزكاة من غرم في سبيل الإصلاح بين متخاصمين (والغارمين).

- وجه الإعجاز: أن هذا المستوى الأخلاقي الذي تصل إليه السياسة المالية الإسلامية لا يمكن - بحال من الأحوال - أن تصل إليه السياسة المالية الوضعية.

- وهناك نماذج أخرى تشهد هذا الإعجاز.

مقدمة:

يؤسس الإسلام مجتمعاته على أصول ومبادئ تميزه عن غيره من النظم. فالإسلام يقوم على طريقة البناء المتكامل وإرساء الأسس السليمة: عقيدة، واقتصادية، وسياسية، واجتماعية.

وكلها تكون بناء متجانساً متماسكاً يؤدي إلى مساعدة المجتمع أن يحرز أفضل النتائج.

وهذه المنهجية المتكاملة يندر أن توجد في أي نظام آخر.

لقد أرسى الإسلام أخلاقيات عديدة في المجالين الاقتصادي والمالي نكتفي بأن نذكر منها جانباً يقطع بإعجاز هذا المنهج الإلهي في المجالين الاقتصادي والمالي فضلاً عن المجالات الأخرى.

ونتناول فيما يلي بعضاً من هذه النماذج الأخلاقية في المجالين الاقتصادي والمالي وذلك على النحو التالي:

- ١ - الأمر بالدعاء لكل من يؤدي حق الدولة.
- ٢ - اشتراط الحل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة الإسلامية.
- ٣ - عند تحصيل حق الدولة لا ينبغي التنفيذ على أفضل أموال الممول.
- ٤ - خلق الترفع عن الأخذ من المال العام.
- ٥ - أهداف تنفرد بها السياسة المالية الإسلامية.

المبحث الأول

الأمر بالدعاء لكل من يؤدى حق الزكاة

نص على هذا الخلق الكريم - الذي يندر أن يوجد في غير النظام الإسلامي - القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة.

النص المعجز:

قوله سبحانه وتعالى^(١): "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزْكِيْهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلَيْمٌ".

وعن عبد الله بن أبي أوفى قال^(٢): "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاهم قوماً بصدقتهم قال: "اللهم صل على آل فلان، فأتاهم أبي بصدقته فقال: اللهم صل على آل أبي أوفي".

الحقيقة الشرعية المرتبطة بالنص:

يرتبط بهذه النصوص حقيقة شرعية معجزة في المجال المالي وهي توجيهه محصل الزكاة بالدعاء بالبركة لمن يؤدى حق الزكاة.

يقول الإمام القرطبي:^(٣)

"قوله تعالى (وصل عليهم) أصل في فعل كل إمام يأخذ الصدقة أن يدعوا للمتصدق بالبركة".

وجاء في تفسير ابن كثير^(٤)

(١) سورة التوبه: ١٠٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، صحيح البخاري، دار ومطبع الشعب، بدون تاريخ نشر، ج ٢، ص ١٥٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ج ٨، ص ١٥٨.

(٤) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، المجلد الثاني، دار الفكر العربي، بدون تاريخ نشر، ص ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧.

أمر تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بأن يأخذ من أموالهم صدقة يطهرهم ويزكيهم بها وهذا عام وإن أعاد بعضهم الضمير في أموالهم إلى الذين اعترفوا بذنوبهم وخلطوا عملا صالحا وآخر سيئا.

وقوله (وصل عليهم) أي ادع لهم واستغفر لهم كما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: "اللهم صل على آل فلان، فأتاه أبي بصدقته فقال: اللهم صل على آل أبي أوفى" وفي الحديث الآخر أن امرأة قالت يا رسول الله صل علىّ وعلى زوجي فقال "صلي الله عليك وعلى زوجك" قوله (إن صلاتك سكن لهم) قرأ بعضهم صلواتك على الجمع وآخرون قرأوا إن صلاتك على الإفراد (سكن لهم) قال ابن عباس رحمة لهم، وقال قتادة وقار، قوله (والله سميع) أي لدعائك (عليم) أي بمن يستحق ذلك منه ومنه هو أهل له، قال الإمام أحمد حدثنا وكيع حدثنا أبوالعميس عن أبي بكر بن عمرو بن عتبة عن ابن حذيفة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دعا لرجل أصابته وأصابت ولده وولده، ثم رواه عن أبي نعيم عن مسعود عن أبي بكر بن عمرو بن عتبة عن ابن حذيفة قال مسعود وقد ذكره مرة عن حذيفة إن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم لتدرك الرجل وولده وولده ولده. قوله (ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات) هذا تهبيج للتوبة والصدقة اللتين كل منها يحط الذنوب ويمحضها ويتحققها، وأخبر تعالى أن كل من تاب إليه تاب عليه ومن تصدق بصدقه من كسب حلال فإن الله تعالى يتقبلها بيديه فيربيها لصاحبها حتى تصير التمرة مثل أحد، كما جاء بذلك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الثوري ووكيع كلامهما عن عباد بن منصور عن القاسم بن محمد أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيديه فيربيها لأحدكم كما يربى أحدكم مهره حتى إن اللقمة تكون مثل أحد" وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل (ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات) قوله (يتحقق الله الربا ويربى الصدقات) وقال الثوري

والأعمش كلاما عن عبد الله بن السائب عن عبد الله بن أبي قتادة قال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه إن الصدقة تقع في يد الله عز وجل قبل أن تقع في يد السائل ثم قرأ هذه الآية (ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات).

ويقول صاحب الظلال مفسرا للآية السابقة ^(١) وهكذا من الله عليهم لما علمه سبحانه من حسن سريرتهم، وصدق توبتهم ، فأمر رسوله صلى الله عليه وسلم – أن يأخذ بعض أموالهم يتصدق بها عنهم، وأن يصل عليهم – أي يدعوا لهم، فالأصل في الصلاة الدعاء – ذلك أنأخذ الصدقة منهم يرد إليهم شعورهم بعضويتهم الكاملة في الجماعة المسلمة، فهم يشاركون في واجباتها، وينهضون بأعبائها، وهم لم ينبدوا منها ولم ينبو عنها، وفي تطوعهم بهذه الصدقات تطهير لهم وتزكية ، وفي دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم لهم طمأنينة وسكن.

أما عن حديث عبد الله بن أبي أوفى ^(٢) قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاه قوم بصدقة قال: "اللهم صل عليهم"، فأتاه أبو أوفى بصدقته، فقال: "اللهم صل على آل أبي أوفي".

قال جماعة من العلماء يدعوا آخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث. وأجيب عنه بأن أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له فصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على أمته دعاء لهم بالمغفرة وصلاة أمته دعاء له بزيادة القرابة والزلفي ولذلك كانت لا تليق بغيره، وفيه دليل على أنه يستحب الدعاء عند آخذ الزكاة لمعطيها.

(١) سيد قطب: في ظلال القرآن، ج ١١، ص ١٧٠٨.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٤، ص ١٥٣.

حسن معاملة عامل الصدقة:

كما يأمر الإسلام المصدق (محصل الزكاة) بحسن معاملة الممولين، فإنه يأمر كذلك الممولين بحسن معاملة المصدق. وهذا يرسم الإسلام علاقة تبادلية رائعة بين الممول وإدارة الزكاة علاقة يتوجها التعاون المتبادل بين الطرفين.

لقد أمر صلى الله عليه وسلم بحسن معاملة عامل الصدقة حتى يؤدى عمله وينصرف وهو راض، فقال صلى الله عليه وسلم^(٣) "لا يصدر المصدق عنكم إلا وهو راض".

وإلي جوار ما سبق يروى الإمام أبو عبيد آثاراً عديدة كلها تؤكد كيفية التعامل مع عامل الزكاة من ذلك:^(١)

- قال: حدثنا جرير بن عبد الحميد وأبو معاوية عن الشيباني عن الشعبي عن جرير بن عبد الله، أنه كان يقول لبنيه "يابني". إذا جاءكم المصدق فلا تكتموه من نعمكم شيئاً، فإن إِنْ عَدْلَ عَلَيْكُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَلَهُ، وإن جار عليكم فهو شر له وخير لكم، ولا تدعوا إذا صدق الماشية وصدرت، أن تأمروه: أن يدعو لكم بالبركة".

ولكن ماذا يفعل المزكي إذا زاد عليه المصدق؟

- قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الهقل بن زياد عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير - قال أبو عبيد: لا أراه إلا قال: عن مرثد، أو عن أبي مرثد، عن أبيه قال "كنت جالساً مع أبي ذر عند الجمرة الوسطي، فجاءه رجل ، فقال: أتنا مصدقاً فلان ، فزادوا علينا، فأكتمهم بقدر ما زادوا؟ فقال أبو ذر: لا، ولكن اجمع لهم مالك كلهم، ثم قل لهم: ما كان لكم من حق فخذوه، وما كان من باطل فدعوه، فإن تعددوا عليك جمعت صدقتك، وما تعدوا عليك في ميزانك يوم القيمة".

(٣) رواه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه، أبو عبيد: كتاب الأموال، مرجع سابق، ص ٤١١، رقم ١٠٩٩.

(١) كتاب الأموال لأبي عبيد، ص ٤١٢، ٤١١.

- قال: حدثنا ابن أبي عدي عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن زاهر ابن برندوع: أن رجلا جاء إلى أبي هريرة، فقال: أَخْبِرْنِي مَنْهُمْ كَرِيمَةٌ مَالِي؟ قال: فقال: لا، إذا أتوكم فلا تعصوهم وإذا أدبروا فلا تسبوهم. فتكون عاصيا خف عن ظالم، ولكن قل: هذا مالي: وهذا الحق، فخذ الحق وذر الباطل، فإن أخذه فذاك وإن تعاذه إلى غيره جمعا لك في الميزان يوم القيمة".

- قال: حدثنا حجاج عن شعبة عن يطعى بن عطاء عن عمرو بن حبشي قال: قال لي عبدالله بن عمرو: "يا عمرو بن حبشي، كيف أنت إذا بعث عليكم مصدقون يسألونكم العداء ثم قال: أعطهم ما سألكم، وإلا ضربوا رأسك، فوق رأسك هاهنا وجسدك هاهنا ، ثم لا يتكلم فيك أحد".

- قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير: انه سمع جابر ابن عبد الله يقول "إذا جاءك المصدق فادفع إليه صدقتك ولا تتبعها منه ووله منها ما تولي".

حدثنا يحيى بن بکير عن عبد الله بن لهيعة عن أبي يونس مولى أبي هريرة: أنه سمع أبا هريرة وأبا أسيد صاحبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولان "إن حقا على الناس إذا قدم عليهم المصدق أن يرجعوا به، ويخبروه بأموالهم كلها، ولا يخفوا عنه شيئاً. فإن عدل فسبيل ذلك وإن كان غير ذلك واعتدى لم يضر إلا نفسه، وسيخلف الله لهم. (أي يعوضهم بما أخذه منهم ظلماً)".

وجه الإعجاز:

يرسم الإسلام صورة رائعة للعلاقة بين الممول وإدارة تحصيل الزكاة. فيؤمر محصل الزكاة بنصوص صريحة بأن يدعوا بالبركة للمتصدق. وكذلك يؤمر الممول بحسن معاملة القائمين على إدارة الزكاة.

و هذه العلاقة الحسنة الطيبة بين عامل الزكاة وبين الممولين دعامة قوية من دعامات نجاح نظام الزكاة كنظام مالي، ومثل هذه العلاقة الحسنة يندر أن توجد بهذه الأخلاقيات في غير الزكاة.

وبتمحیص ما سبق يتضح أن الإسلام سبق في تطبيق ما تحاول بعض الدول تطبيقه مؤخرا. يقول المفكر الفرنسي جودميه وهو بصدر الحديث عن النظام الضريبي في الدول المتقدمة:

"⁽¹⁾في بلاد معينة يتعاون الممول مع مصلحة الضرائب ليس فقط لتقدير المادة المفروضة عليها الضريبة لكن أيضا لحساب الضريبة، وفي الولايات المتحدة يقوم الممول بحساب مقدار الضريبة الواجبة عليه".

وبالنظر إلى الفكر المالي الإسلامي نجد أنه قد سبق إلى تطبيق مثل هذه الأخلاقيات الضريبية وبصورة لا تستطيع أن ترقى إليها التشريعات المعاصرة، فهو ينمى في نفس الممول حق الدفع باعتباره تنمية وطهارة زكاة لماله، بالإضافة إلى ذلك، فكل مسلم يعرف يقيناً مقدار الزكاة المفروضة عليه ولمن يدفعها، وكل هذا يدعونا للقول بأن الإسلام قد سبق كل التشريعات الضريبية الحديثة فيما تدعو إليه الآن.

وأشار جودميه أيضاً إلى ضرورة التدريب الأخلاقي للعاملين في حقل الضرائب إذ يقول ⁽²⁾ "لا يهم فقط التدريب الفني للمندوبيين (أي مأمورى الضرائب) بل أيضاً تدريبيهم الأدبى".

ويعرف الإسلام من صور هذا التدريب ما لم يعرفه غيره فهو يأمر عامل الصدقة أن يدعوا لداعي الزكاة ، وكذلك أن يصلّي عليه، امتنالاً لقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم".

إن بروز المعنى السابق في فريضة الزكاة، يجعل المسلم دائماً يدفعها وهو ينوي بدفعها التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا يجعل النفس طيبة بدفع الزكاة لأنها تأمل في مثوبة الله عز وجل، ولأنه يستقر في وجدان المسلم أنه ما نقص مال من صدقة.

-Gaudemet (P. M.): Précis de Finances publiques Op. cit., Tome II, p. 137.

(1)

-Ibid, p. 132.

(2)

وكل ذلك امثلا لقوله صلى الله عليه وسلم^(٢): "إذا أعطيتم الزكاة فلا تتسرعوا أن تقولوا اللهم أجعلها مغنمًا، ولا تجعلها مغرما" رواه ابن ماجه.

أما الضرائب المعاصرة فلا يبرز فيها المعانى السامية السابقة التي توجد في فرضية الزكاة وذلك نظرا لقيام الزكاة على أساس عقدي.

يقول دالتون^(٣): إن كل الضرائب لها الأثر البغيض الذي يتمثل في إنفاق دخل داعي الضرائب في المقام الأول.

ويقول بروشيه^(٤) وتاباتوني "إن سداد الفرد للضريبة يبلور عداوته الطبيعية تجاه السلطة".

ويقول كمل^(٥): إن الضرائب تعتبر عملا ضروريا وحتميا للحكومة ، والناس يربون على دفعها ربما على مضض أو يدفعونها للهروب من العقوبات التي فرضها القانون على من لا يدفعون. إن الضرائب هي لعنة كل بلد وكل شعب، ولكنها ستظل كذلك وليس منها هروب".

ولاشك أن مثل هذا التصوير لا يمكن أن ينطبق على الزكاة، ولأن المسلم تحود بها نفسه طوعية، وكم نشاهد كثيرا من المشروعات الخيرية يقوم بها الأفراد طوعية و اختيارا وليس مخافة العقوبة القانونية.

كما أننا نشاهد معظم المسلمين يؤدون زكوات أموالهم من تلقاء أنفسهم ، ومنهم من يبالغ في الإحساء في أدائها يحركهم في ذلك مخافة الله تعالى والأمل في مثوبته فقط، لأن القانون قد يعجز أن يصل إلى حقيقة ثروات الأفراد.

وكل ما سبق يقطع بدمى الإعجاز في فرضية الزكاة على نحو لا يمكن أن تصل إليه التشريعات المالية المعاصرة؛ وذلك بسبب افتقادها لأساس عقدي تقوم عليه.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني، دار التراث، بدون تاريخ نشر، ج ٤، ص ١٥٢.
- Dalton (Hugh): Principles of public Finance, London, George Routledge & Sons, (3)
Ltd., 1946.p. 164.
- Brochier (Hubert) et Tabatoni (Pierre): Economie Financière, presses (4)
Universitaires De France 1959, p.244.

- Kimmel (Lewis H.): Federal Budget and Fiscal policy. 1789-1948, the (1)
Brooking instiution, washington, D.C. 1959,p. 222.

المبحث الثاني

اشتراط الحل في الإيرادات الإسلامية

يرشد إلى هذا الأساس الأخلاقي - الذي لا مثيل له في النظم الأخرى - آيات قرآنية متعددة، وكذلك الكثير من أحاديثه صلى الله عليه وسلم.

النص المعجز:

قوله سبحانه وتعالى^(١): "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَبِيعَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَمْمَوُا الْخَيْثَ مِنْهُ تُتَقْفُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُعْمَضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ".

ويرشد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى ضرورة الكسب الطيب بقوله^(٢): "من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله يتقبلها بيده ثم يربيها لصاحبتها كما يربى أحدكم فلوه، حتى تكون مثل الجبل".

وكذلك عمل الخلفاء الراشدون من بعده (أي على مراعاة ضرورة حل الإيرادات التي تحصل) ، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان يجبي^(٣) من العراق كل سنة مائة ألف أوقية ثم يخرج إليه عشرة من أهل الكوفة وعشرة من أهل البصرة يشهدون أربع شهادات بالله أنه من طيب، وأنه ما فيه ظلم مسلم ولا معاهد.

وبينبغي على ولی الأمر المسلم أن يتحري دائماً عن حل مصدر الإيراد ، يدل على ذلك ما دار من حوار بين عمر بن الخطاب وأبي هريرة رضي الله عنهم، قال^(٤) أبو هريرة: قدمت من البحرين بخمسين ألف درهم فأتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ممسيا فقلت: يا أمير المؤمنين اقبض هذا المال قال وكم هو؟ قلت

(١) سورة البقرة: ٢٦٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ١٣٤.

(٣) أبو يوسف: الخراج، دار المعرفة، بيروت ، بدون تاريخ نشر، ص ١١٤.

(٤) المرجع السابق: ص ٤٥.

خمسين ألف درهم، قال وتدري كم خمسين ألف؟ قال قلت مائة ألف ومائة ألف خمس مرات قال: أنت ناعس، اذهب فبت الليلة حتى تصبح، فلما أصبحت فقلت: أقبض مني هذا المال، قال وكم هو؟ قلت خمسين ألف درهم قال أمن طيب هو؟ قال قلت لا أعلم إلا ذاك.

وتدخل هذه المحاورة على مدى تحريولي الأمر في حل الإيرادات التي يحصلها ولا يفهم مقدارها قدر ما يفهم حلها.

الحقيقة الشرعية المرتبطة بالنص:

يقول تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَبَبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ..." وعلماء التفسير على أن قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا" خطاب^(١) لجميع أمة محمد صلى الله عليه وسلم. واختلف العلماء في المعنى المراد بالإنفاق هنا، فقال على بن أبي طالب وعبدة السلماني وابن سيرين: هي الزكاة المفروضة، نهي الناس عن إنفاق الرديء، فيها بدل الجيد. قال ابن عطية: والظاهر من قول البراء بن عازب والحسن وقتادة أن الآية في التطوع، ندبوا إلى ألا يتطوعوا إلا بمختار جيد. والآية تعم الوجهين، لكن صاحب الزكاة تعلق بأنها مأمور بها والأمر على الوجوب وبأنه نهي عن الرديء وذلك مخصوص بالفرض وأما التطوع فكما للمرء أن يتطوع بالقليل فكذلك له أن يتطوع بنازل في القدر، ودرهم خير من تمرة، تمسك أصحاب الندب بأن لفظة افعل صالح للندب صلاحيته للفرض ، والرديء منهى عنه في النقل كما هو منهى عنه في الفرض، والله أحق من اختيار له.

وروى البراء أن رجلا علق قنُو حشف، فرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (بئسما علق) فنزلت الآية، خرجه الترمذى. والأمر على هذا القول على الندب، ندبوا إلى ألا يتطوعوا إلا بجيد مختار. وجمهور المؤولين قالوا: معنى "من طبيبات" من جيد ومحظى "ما كسبتم". وقال ابن زيد: من حلال "ما كسبتم".

(١) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ٣، ص ٢٠٨.

وقال ابن عباس^(٢) أمرهم بالإتفاق من أطيب المال وأجوده وأنفسه ونهاهم عن التصدق برذالة المال ودنيئه وهو خبيثه فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبا ولهذا قال (ولا تيمموا الخبيث) أي تقصدوا الخبيث (منه تتفقون ولستم بآخذه) أي لو أعطيتموه ما أخذتموه إلا أن تتغاضوا فيه فالله أغني عنه منكم فلا تجعلوا الله ما تكرهون. وقيل معناه (ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون) أي لا تعدلوا عن المال الحلال وتقصدوا إلى الحرام فتجعلوا نفقتكم منه.

وأيضا في تفسير الآية (ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون)^(١) كسب المسلم لا يكون خبيثا ولكن لا يصدق بالحشف والدرهم الزييف وما لا خير فيه وقال الإمام أحمد حدثنا أبو عبد حدثنا حماد بن سلمة عن حماد هو ابن سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بضب فلم يأكله ولم ينه عنه قلت: يا رسول الله نطعمه المساكين قال "لا تطعموه مما لا تأكلون" ثم رواه عن عفان عن حماد بن سلمة فقلت يا رسول الله ألا أطعمه المساكين؟ قال "لاتطعموه مما لا تأكلون" وقال الثوري: عن السدي عن أبي مالك عن البراء (ولستم بآخذه إلا أن تغمضوا فيه) يقول لو كان لرجل على رجل فأعطاه ذلك لم يأخذ إلا أن يري أنه قد نقصه من حقه؟ رواه ابن جرير.

وقال على بن أبي طلحة عن ابن عباس (ولستم بآخذه إلا أن تغمضوا فيه) يقول لو كان عليكم على أحد حق فجاءكم بحق دون حكم لم تأخذوه بحساب الجيد حتى تقصوه قال فذلك قوله (إلا أن تغمضوا فيه) فكيف ترضون لي مالا ترضون لأنفسكم وحقي عليكم من أطيب أموالكم وأنفسه؟ رواه ابن أبي حاتم وابن جرير وزاد وهو قوله (لن تتألوا البر حتى تتفقوا مما تحبون) ثم روى من طريق العوفي وغيره عن ابن عباس نحو ذلك وكذا ذكره غير واحد.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، ج ١، ص ٣٢٠.

(١) المرجع السابق، ص ٣٢١.

ويقول صاحب الظلال حول معنى الآية: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ..."^(٢) هو نداء عام للذين آمنوا - في كل وقت وفي كل جيل - يشمل جميع الأموال التي تصل إلى أيديهم تشمل ما كسبته أيديهم من حلال طيب، وما أخرجه الله لهم من الأرض من زرع وغير زرع مما يخرج من الأرض ويشمل المعادن والبترول. ومن ثم يستوعب النص جميع أنواع المال، ما كان معهوداً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما يستجد. فالنص شامل جامع لا يفلت منه مال مستحدث في أي زمان. وكله مما يوجب النص فيه الزكاة. أما المقادير فقد بينتها السنة في أنواع الأموال التي كانت معروفة حينذاك. وعليها يقاس وبها يلحق ما يجد من أنواع الأموال.

وجه الإعجاز:

باستقراء ما سبق يتضح أن الإسلام يؤسس النظام الاقتصادي والاجتماعي على أساس احترام أسس ومبادئ معينة ، تشكل في مجملها دستور هذه الأمة. ومن ذلك ضرورة أن تكون الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة دائماً من مصدر حلال.

إن الإسلام يقيم مجتمعاته على أساس التكافل والتعاون الممثل في فرضية الزكاة وغيرها من الالتزامات المالية التي قررها الإسلام.

إن الدستور الذي يرسمه الإسلام في المجال الاقتصادي وكذلك في غيره من المجالات إنما هو دستور مظلل بظلال حببية أليفة، دستور يحترم الآداب النفسية والاجتماعية، والآداب التي تحول الزكاة عملاً تهذيباً لنفس معطيها، وعملاً نافعاً مربحاً لأخذيتها ، وتحول المجتمع عن طريقها إلى أسرة يسودها التعاون والتكافل والتواط والتراحم، وترفع البشرية إلى مستوى كريم: المعطي فيه والأخذ على السواء.

(٢) سيد قطب: في ظلال القرآن، ج٣، ص٣٠، ٣١١، ٣١٢.

وإذا أمعنا الفكر في هذا الإعجاز الإلهي في آداب دفع الزكاة وتحصيلها، وفي طبيعة الأموال التي تفرض عليها، فلنذهب في المقابل للوقوف على التشريعات المالية المعاصرة وهل يمكن أن تصل إلى ما وصل إليه الفكر المالي الإسلامي حتى ترسخ القناعات الإيمانية بмедиّع عمّق هذا الإعجاز الإلهي.

المشرع الوضعي لا يشترط حل الإيرادات التي تحصل أو مشروعيتها:

لا يشترط فقهاء المالية العامة في التكاليف التي تخصم أن تكون قد أنفقت في غرض مشروع.^(١) مادمنا لا نتمسّك بمشروعية الربح الخاضع للضريبة. فالأرباح الناتجة عن عمليات غير مشروعة تخضع للضريبة سواء أكان مصدرها قانونياً أو غير قانوني.

ففي إنجلترا -مثلاً- تقدر الأرباح من مصادر قانونية أو غير قانونية وسواء أكان مصدرها تجارة أم نشاطاً غير قانوني وترتبط الضريبة عليها كالأرباح الناتجة من الرهان. فعندما يحضر شخص اجتماعات السباق والمراهنات بانتظام فهو يمارس مهنة يخضع فيها لضريبة ويسمح بالخصم المعتمد مقابل الخسائر والنفقات.

وقد قضت محكمة مصر الابتدائية^(٢) بأن قيام التاجر بشراء كمية من الويسيكي لعرضها للبيع في محله بالقطاعي، يجب أن تعتبر من ضمن تكاليف المنشأة، فإذا ما صودرت هذه الكمية وجب احتساب قيمتها قبل تقدير أرباحه. يؤيد ذلك أنه لو حق الممول ربحاً من وراء تشغيل هذه الكمية لما توالت الإدارة الضريبية عن احتسابه وتحصيل الضرائب المستحقة عليه.

وفي فرنسا تفرض الضريبة بنصوص صريحة على أنشطة غير أخلاقية مثل ذلك ما نصت عليه المادة ١١^(٢) من القانون المالي في فرنسا لعام ١٩٧٦ الصادر

(١) د. عاطف صدقى: التشريع الضريبي المصرى، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٢) د. مدحت عباس أمين: نظرية التكاليف، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(١) كمال الجرف: المبادئ القانونية، المجموعة الثانية، ص ٢٣٣.

(٢) -Gudemet,Molinier: Finances publiques Op. cit., p110 .

في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٧٥ والتي قررت زيادة ضريبة T.V.A على الأفلام الإباحية أو التي تحت على العنف، وكذلك رسوم دخول هذه الأفلام.

كذلك تنص نفس المادة على فرض استقطاع ضريبي بنسبة (٢٠٪) على الأرباح الناتجة من استغلال هذه الأفلام ، كما يخضع موزعو هذه الأفلام لضريبة خاصة.

كذلك تنص نفس المادة على أن الإيرادات السابقة عن هذه الأفلام إنما تخصص لصندوق تدعيم صناعة السينما ولا تذهب حصيلتها للموازنة العامة للدولة.

إن الإعجاز يظهر وبوضوح فيما يؤدي إليه شرط حل الإيرادات الإسلامية: إن اشتراط الحل هذا يضمن ألا يوجد في المجتمع أنشطة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات، وبيع الخمور والاتجار في الأفلام الإباحية وغيرها.

كذلك فإن فيه تربية لقيم المجتمع، وبالتالي فإن فيه كذلك حماية للمجتمع من كل الآفات والشرور التي تترتب على هذه المفاسد.

المبحث الثالث

التحذير من اصطفاء كرائم الأموال

عند تحصيل الزكاة

النص المعجز:

يرشد إلى هذا الخلق الكريم السنة النبوية المطهرة ، وقد جاء ذلك في أكثر من حديث منها:

١ - (عن ابن عباس ^(١)أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذا إلى اليمن قال إنك تأتي قوما من أهل الكتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأنني رسول الله، فإنهم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإنهم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغانيائهم، فترد على فقائهم، فإنهم أطاعوك لذلك، فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب. رواه الجماعة).

٢ - (ومن رجل يقال له سعر عن مصدقى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم قالا ^(٢): نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نأخذ شافعا، والشافع التي في بطنه ولدها).

٣ - (ومن سعيد بن غفلة قال: أتانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته يقول: إن في عهدي أنا لا نأخذ من راضع لبن ولا نفرق بين مجتمع، ولا نجمع بين مفترق، وأتاه رجل بناقة كوماء (أي ناقة عظيمة) فأبى أن يأخذها. رواهما أحمد وأبو داود والنسيائي).

٤ - (ومن عبد الله بن معاوية الغاضري من غاضرة قيس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة من فعلهن طعم طعم الإيمان من عبد الله وحده وأنه لا إله

(١) الشوكاني: نيل الأوطار و ج ٤، ص ١١٤، ١١٥.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٤، ص ١٣٣.

إلا الله وأعطي زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام ولا يعطي الهرمة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرط اللئيمة، ولكن من وسط أموالكم ، فإن الله لم يسألكم خيره، ولم يأمركم بشره، رواه أبو داود).

٥ - (وَعَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَصْدِقًا فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ فَلَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِلَّا ابْنَةً مَخَاضٍ فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّهَا صَدَقَتْهُ، فَقَالَ ذَاكَ مَا لَا لَبْنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ، وَمَا كُنْتَ لَأَفْرَضَ اللَّهَ مَا لَا لَبْنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ، وَلَكِنْ هَذِهِ نَاقَةٌ سَمِينَةٌ فَخَذَهَا فَقَلْتُ مَا أَنَا بَآخِذِ مَا لَمْ أُمْرَ بِهِ فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْكَ قَرِيبٌ فَخَرَجَ مَعِي وَخَرَجَ بِالنَّاقَةِ حَتَّى قَدَمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ الْخَبْرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاكُ الَّذِي عَلَيْكَ، وَإِنْ تَطُوعْتَ بِخَيْرٍ قَبْلَنَا مِنْكَ، وَأَجْرُكَ اللَّهُ فِيهِ قَالَ فَخَذَهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْضِهِ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ).

٦ - (وَعَنْ سَفِيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّقِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ قَالَ: تَعْدُ عَلَيْهِمْ بِالسُّخْلَةِ يَحْلِمُهَا الرَّاعِي وَلَا تَأْخُذُهَا وَلَا تَأْخُذُ الْأَكْوَلَةَ وَلَا الرُّبُّيَّ وَلَا الْمَاخْضَ وَلَا فَحْلَ الْغُنْمِ وَتَأْخُذُ الْجُزْعَةَ وَالثَّيْةَ وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غَذَاءِ الْمَالِ وَخَيْرَهُ. رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ).

وروي أبو عبيد عن القاسم بن محمد^(١): "أن عمر بن الخطاب مرت به غنم الصدقة ورأي فيها شاة ذات ضرع ضخم فقال: ما أظن أهل هذه أعطوها وهم طائعون، لا تأخذوها حزرات المسلمين".

وذكر ذلك أبو يوسف أيضا بقوله^(٢) "وليس لصاحب الصدقة أن يتخير الغنم فيأخذ من خيارها ولا يأخذ من شرارها ولا من دونها ولكن يأخذ الوسط من ذلك. كما لا يجوز للممول أن يدفع بأرداء ماعنته من الأموال، بل يجب عليه أن يقدم الطيب منها، لقوله تعالى^(٣): يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا كَسَبْتُمْ".

(١) أبو عبيد:كتاب الأموال ، مرجع سابق، ص ٤٠٨ ، رقم ١٠٨٦.

(٢) أبو يوسف:كتاب الخراج، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٦٧.

الحقيقة الشرعية المرتبطة بالنص:

ترشد الأحاديث السابقة إلى خلق رفيع في المجال المالي وهو ضرورة التوسط في اختيار المال الذي يشكل وعاء الزكاة. فلا ينبغي على المحصل أن يطلب أفضل الأموال ولا أقلها جودة، وإنما يتوسط في ذلك ، وفي ذلك مراعاة حقيقة لظروف الممول.

وقوله صلى الله عليه وسلم (إياك وكرائم أموالهم)^(٢) كرائم منصوب بفعل مضمون لا يجوز إظهاره والكرائم جمع كريمة أي نفيسة (و فيه دليل) على أنه لا يجوز للمصدقأخذ خيار المال، لأن الزكاة لمواساة الفقراء، فلا يناسب ذلك الإجحاف بالمالك إلا برضاه.

أما الحديثان الثاني والثالث^(٣) فيدلان على أنه لا يجوز للمصدق أن يأخذ من خيار الماشية وقد أخرج الشیخان من حديث ابن عباس "أن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال له: إياك وكرائم أموالهم".

وبقية الأحاديث تدل على أن الزكاة ينبغي أن تخرج من أوساط المال لا من شراره ولا من خياره.

وجه الإعجاز:

تتطق النصوص السابقة بإعجاز في النص النبوي الشريف لا يمكن أن تصل إليه بحال من الأحوال التشريعات الضريبية المعاصرة، والتي تقرر حق الامتياز لـ الدين الضريبي، أما المنهج الإسلامي فإنه يأمر محصل الزكاة بأن يأخذ مالاً من أوسط الأموال التي يمتلكها الممول.

إن مراعاة المنهج الإسلامي -على طول الخط - لفطرة الإنسان في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية... وغيرها من مجالات الحياة لهو دليل حقيقي على سمو هذا المنهج ورقى ذلك التشريع، وبنفس الدرجة يشكل دعامة قوية لنجاح النظام المالي الإسلامي.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني: ج ٤، ص ١١٥ .

(٣) المرجع السابق، ج ٤، ص ١٣٤ .

موقف القانون الوضعي:

يتجه المشرع الوضعي في تحصيل الضريبة اتجاهها بغير تماماً المنهج الإسلامي. فالإسلام يحرص على بث روح السماحة والألفة والمودة عند تحصيل الزكاة، أما المشرع الضريبي الوضعي فإنه يعطي للضريبة أولوية وامتيازاً على غيرها من الحقوق.

والامتياز أولوية يقررها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته، ولا يكون الحق امتياز إلا بنص في القانون.

والامتياز حق عيني يرد على العقار والمنقول ويتبع الدين الذي تقرر له وجوداً وعدماً، ويعطى صاحبه الحق في أن يقتضي حقه من ثمنه المباع به بالأولوية على غيره من الدائنين الحاجزين ، وأن يتبع المال المثقل بالامتياز.

وقد قرر المشرع تتمتع الضرائب بحق الامتياز فنص على أنه تكون الضرائب (١) والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً تالياً في المرتبة للمصروفات القضائية وذلك على جميع أموال المدينين بها أو الملزمين بتوريدها.

ويكون دين الضريبة واجب الأداء في مقر المصلحة وفروعها دون حاجة إلى مطالبة في مقر المدين.

وتقرير حق الامتياز لدين الضريبة هو تطبيق لنص المادة ١١٣٩ مدني والتي تنص على أن "المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أي نوع كان، يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والأوامر الصادرة في هذا الشأن".

وتسوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز في أية يد كانت قبل أي حق آخر، ولو كان ممتازاً أو مضموناً برهن رسمي عدا المصروفات القضائية.

(١) انظر المادة (١٠٢) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وحق الامتياز العام ^(١)المقرر للحكومة لاستئداء حقها في الضرائب وتنبع أموال مدينيها وفاء لدين الضريبة في أية يد كانت هو حق عام غير مقيد بأي قيد.

ولما كان حق الامتياز المقرر لدين الضريبة على أموال الممول يترتب بمجرد استحقاق الضريبة أي بتحقق الواقعة المنشئة لها وهي تحقق الربح. لهذا تسير مصلحة الضرائب على أن حق الامتياز وما يتبعه من حق التتبع ينشأ فور استحقاق دين الضريبة وتمتد آثار الامتياز والتتابع إلى كافة أموال المدين سواء التي ظلت موجودة تحت يده أو التي تصرف فيها بعد استحقاق الضريبة وقبل التنفيذ الجبري عليه.

(١) تعليمات تفسيرية رقم (٢) صدرت في أول يوليو ١٩٦٢، مجموعة قوانين الضرائب في مصر "بدران" مرجع سابق، الطبعة الرابعة، مرجع سابق، ص ٦٧٦.

المبحث الرابع
خلق الترفع عن الأخذ من المال العام
حتى ولو كان حقاً مقرراً

النص المعجز:

ما رواه البخاري^(١) من أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال "سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاني، ثم سأله فأعطاني، ثم قال يا حكيم إن هذا المال خضره حلوة، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه، كالذي يأكل ولا يشبّع، اليد العليا خير من اليد السفلية. ثم قال حكيم: فقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا أرزا أحداً بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا، فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيمًا إلى العطاء فيأبى أن يقبله، ثم إن عمر رضي الله عنه دعاه ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئاً فقال عمر: إني أشهدكم يا معاشر المسلمين على حكيم أنى أعرض عليه حقه من هذا الفيء فيأبى أن يأخذه فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي.

الحقيقة الشرعية المرتبطة بالنص:

يؤدي الأساس العقدي الذي تقوم عليه السياسة المالية الإسلامية دوراً جوهرياً في نجاح السياسة المالية الإسلامية في تحقيقها لأهدافها.

ويظل هذا الأساس مؤدياً دوره حتى يصل إلى مستوى الترفع عن الأخذ مما هو مقرر له من الحقوق المالية.

وتظل المثل الإسلامية تؤدي دورها في خدمة السياسة المالية الإسلامية ومساعدتها على تحقيق أهدافها حتى تصل بالفرد المسلم إلى أن يتربع عن أن يأخذ مما هو حق مقرر له في حصيلتها ويفضل العمل على ذلك، ولعل ذلك هدف يصعب أن يصل إليه أي تشريع آخر غير التشريع الإسلامي.

(١) رواه البخاري في صحيحه ج ٢، ص ١٥٣.

وهكذا يربى الإسلام أفراده على العزة، عزة تجعل الواحد منهم يتربع عن الحصول على حقه في أموال الزكاة، وفي أمثال هؤلاء عوامل نجاح أي نظام أو سياسة يراد تطبيقها ومنها السياسة المالية.

وجه الإعجاز:

إن التربية الإسلامية التي يتربى عليها المسلم يجعله يصل إلى مرتبة يتربع معها أن يأخذ مما هو مقرر له في حصيلة السياسة المالية الإسلامية ، ونعتقد أن هذا الهدف يصعب على أي نظام مالي آخر أن يصل إليه بسبب افتقاده للأساس العقدي الذي يتمحور حوله النظام المالي الإسلامي .

الأساس العقدي يجعل المسلم يوجد بأفضل أمواله:

إن التربية الإسلامية لاتصل بالمسلم لأن يتربع فقط عن الأخذ من المال العام ولو كان حقاً مقرراً له، بل تصل به أن يوجد بأجود أمواله وأنفسها في سبيل الله تعالى، وهو في كل ذلك يستجيب للنداء الإلهي المتمثل في قوله سبحانه وتعالى^(١): (لَن تَتَّلَوُوا الْبِرَّ حَتَّى تُتَفَقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُتَفَقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ).

روى وكيع في تفسيره^(٢) عن شريك عن أبي يوسف عن عمرو بن ميمون (لن تtalkوا البر) قال: الجنـة. وقال الإمام أحمد: حدثنا روح حدثنا مالك عن إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة سمع أنس بن مالك يقول: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء، وكانت مستقبلة المسجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس: فلما نزلت (لن تtalkوا البر حتى تتفقوا مما تحبون) قال أبو طلحة: يا رسول الله إن الله يقول: (لن تtalkوا البر حتى تتفقوا مما تحبون) وإن أحب أموالـي إلى بيرحـاء وإنـها صدقة الله وأرجـوا بهاـبرـها وذـخـرـها عند الله تعالى فـضـعـها يا رسول الله حيث أراكـ الله فقالـ النبيـ صلىـ اللهـ عليهـ وسلم "بـخـ بـخـ ذـاكـ مـالـ رـابـحـ ذـاكـ مـالـ رـابـحـ" وقد سـمعـتـ وـأـنـاـ أـرـىـ أنـ تـجـعـلـهـاـ

(١) سورة آل عمران: الآية ٩٢.

(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار الفكر العربي، المجلد الأول، ص ٣٨١.

فِي الْأَقْرَبِينَ" فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعُلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقُسِّمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَابِهِ وَبْنِ عَمِّهِ، وَفِي الصَّحِيفَتَيْنِ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَصْبِ مَا لَا قَطْ هُوَ أَنْفُسُنِي مِنْ سَهْمِي الَّذِي هُوَ بَخِيرٌ فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: "جَبَسُ الْأَصْلِ وَسَبِيلُ الثَّمَرَةِ" وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبَزَارِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَابِ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَانِي حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرْوَنَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ وَعَنْ أَبِي عُمَرٍ وَعَنْ حَمَاسِ بْنِ حَمْزَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ حَضْرَتِي هَذِهِ الْآيَةُ: (لَنْ تَنْالُوا الْبَرَ حَتَّى تَنْتَفِقُوا مِمَّا تَحْبُّونَ) فَذَكَرَتْ مَا أَعْطَانِي اللَّهُ فَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا أَحَبُّ إِلَيْيَّ مِنْ جَارِيَةِ لِي رُومِيَّةَ فَقُلْتَ: هِيَ حَرَةٌ لَوْجَهَ اللَّهِ فَلَوْ أَعُودُ فِي شَيْءٍ جَعَلَهُ اللَّهُ لِنَكْحَتِهَا، يَعْنِي تَزَوَّجُهَا.

لقد فقه المسلمون وقتها معنى هذا التوجيه الإلهي^(١)، وحرصوا على أن ينالوا البر - وهو جماع الخير - بالنزول عما يحبون، وببذل الطيب من المال، سخية به نفوسهم في انتظار ما هو أكبر وأفضل.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْعُودٍ قَالَ^(۲): لَمَا نَزَلَتْ: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسْنَةً)^(۳) قَالَ أَبُو الدَّحَادِحَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرِيدُ مِنَ الْقَرْضِ؟ قَالَ: (نَعَمْ) يَا أَبَا الدَّحَادِحَ قَالَ: أَرْنِي يَدِكَ؛ قَالَ فَنَوَّلَهُ ؛ قَالَ: فَإِنِّي أَفَرَضْتُ اللَّهَ حَائِطًا فِيهِ سَتْمَائَةَ نَخْلَةً. ثُمَّ جَاءَ يَمْشِي حَتَّى أَتَى الْحَائِطَ وَأَمَّ الدَّحَادِحَ فِيهِ وَعِيلَاهُ؛ فَنَادَاهَا: يَا أَمَّ الدَّحَادِحَ؛ قَالَتْ: لِبِيَكَ؛ قَالَ: اخْرُجِي، قَدْ أَفَرَضْتَ رَبِّي عَزَّ وَجَلَ حَائِطًا فِيهِ سَتْمَائَةَ نَخْلَةً.

(١) سید قطب: "في ظلال القرآن"، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٢٤.

(٢) القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري): الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، ١٩٣٩، ج ٣، ص ١٥٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٤٥.

وقال زيد بن أسلم: لما نزل: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً) قال أبو الدجاج: فداك أبي وأمي يا رسول الله! إن الله يستقرضنا وهو غني عن القرض؟ قال: (نعم يريد أن يدخلكم الجنة به). قال: فإني إن أقرضت ربى قرضاً يضمن لي به ولصبيتي الدجاجة معي الجنة؟ قال: (نعم) قال: فناولني يدك؛ فناوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يده: فقال: إن لي حديقتين إحداهما بالسافلة والأخرى بالعلية، والله لا أملك غيرهما، قد جعلتهما قرضاً لله تعالى. قال رسول الله (اجعل إحداهما لله والأخرى دعها معيشة لك ولعيالك) قال: فأشهدك يا رسول الله أنى قد جعلت خيرهما لله تعالى، وهو حائط فيه ستمائة نخلة. قال: (إِذَا يَجْزِيَكَ اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ).

المبحث الخامس

أهداف تنفرد السياسة المالية الإسلامية بتحقيقها
ولا مثيل لها في المالية الوضعية
(هدف تنمية الخصال الحميدة في المجتمع)

النص المعجز:

قوله صلى الله عليه وسلم^(١): "ألا أأنبئكم بدرجة أفضل من الصلاة والصيام
والصدقة قالوا بلي، قال: صلاح ذات البين وفساد ذات البين هي الحالة".

٢ - (وَعَنْ قَبِيصَةَ بْنِ مَخْارِقَ الْهَلَالِيِّ قَالَ^(٢): تَحْمِلَتْ حَمَالَةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْأَلَهُ فِيهَا فَقَالَ أَقْمِهِ حَتَّى تَأْتِنَا الصَّدْقَةُ فَنَأْمِرُ لَكَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ يَا قَبِيصَةَ إِنَّ الْمَسَأَةَ لَا تَحْلُ إِلَّا لِأَحَدِ ثَلَاثَةِ: رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً فَحُلِّتْ لَهُ الْمَسَأَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَاماً مِنْ عِيشٍ، أَوْ قَالَ سَدَاداً مِنْ عِيشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ، حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةُ مِنْ ذُوِيِّ الْحِجَّةِ مِنْ قَوْمٍ لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانَا فَاقَةً فَحُلِّتْ لَهُ الْمَسَأَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَاماً مِنْ عِيشٍ أَوْ قَالَ سَدَاداً مِنْ عِيشٍ، فَمَا سَوَاهُنَّ مِنَ الْمَسَأَةِ يَا قَبِيصَةَ فَسُحْنَتْ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سَحْقاً). رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود).

٣ - (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَحْلُ الصَّدْقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ ابْنِ السَّبِيلِ، أَوْ جَارِ فَقِيرٍ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيَهْدِي لَكَ أَوْ يَدْعُوكَ، رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدُ، وَفِي لَفْظِهِ: لَا تَحْلُ الصَّدْقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةَ: لِعَالِمٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازِرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مُسْكِنٍ تَصَدَّقُ عَلَيْهِ بِهَا فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ). رواه أبو داود وابن ماجه^(٣).

(١) البخاري: الأدب المفرد، مكتبة الآداب، بدون تاريخ نشر، ص ١١٨ ..

(٢) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٤، ص ١٦٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٩.

الحقيقة الشرعية المرتبطة بالنص:

من تمام حرص الإسلام على تتميم الخصال الحميدة داخل المجتمع المسلم، أنه أباح أن يعطي من الزكاة من غرم في سبيل الإصلاح بين متخاصمين وذلك حتى لا تموت الخصال الحميدة في المجتمع المسلم، بل وجب على المجتمع أن يتعهد تلك الطاقات بالتنمية والتشجيع بكافة الصور.

وقوله صلى الله عليه وسلم (حَمَّالَة)^(١) بفتح الحاء المهملة وهو ما يتحمله الإنسان ويلتزمه في ذمته بالاستدامة ليدفعه في إصلاح ذات البين، وإنما تحل له المسألة بسببه، ويعطي من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية وإلي هذا ذهب الحسن البصري والباقر والهادي وأبو العباس وأبو طالب. وروي عن الفقهاء الأربع المؤيد بالله أنه يعan لأن الآية لم تفصل وشرط بعضهم أن الحمالة لابد أن تكون لتسكين الفتنة. وقد كانت العرب إذا وقعت بينهم فتنة اقتضت غرامة في دية أو غيرها قام أحدهم فتبرع بالتزام ذلك والقيام به حتى ترتفع تلك الفتنة الثائرة ولا شك أن هذا من مكارم الأخلاق وكانوا إذا علموا أن أحدهم تحمل حمالة بادروا إلى معونته وأعطوه ما تبرأ به ذمته وإذا سأله لذاك لم يعد نقصا في قدره بل فخرا.

وبالإضافة لما سبق فإن لهذه الوظيفة جانبا اقتصاديا هاما (وهو المساهمة في زيادة الإنتاج والمساعدة في تمويل التنمية الاقتصادية)، ويظهر ذلك حينما ينفق من حصيلة الزكاة لسداد ديون الغارمين، فإن هذا يعني أن بيت المال يضمن للدائن وفاء دينه، وفي هذا دعم للائتمان لأن المقترض في غير معصية للقيام بتجارة أو صناعة أو فلاحة سوف يطمئن إلى أنه إذا عجز عن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه.

وأيضا لن يحجم مقرض داخل المجتمع عن مد يده بالمساعدة لمن كان في حاجة إلى قرضه، مadam أنه مطمئن إلى سداد دينه، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه ، الأمر الذي له أكبر الأثر في تمويل العملية الإنتاجية في كافة

(١) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٤، ص ١٦٨.

المجالات. وبذلك يمكننا القول أن في مال الزكاة المنقذ لكل من يتهدده العجز عن ممارسة نشاطه الإنتاجي في المجتمع بسبب ديونه.

فضل إِنْظَارِ الْمَعْسَرِ وَالتَّجَاوِزُ فِي الْإِقْضَاءِ :

في سبيل تعميق المعاني السامية السابقة ، فإن الإسلام يدعو إلى التجاوز عن المعسر .

يدلنا على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم^(١) "تاقت الملائكة روح رجل من كان قبلكم، فقالوا أعملت من الخير شيئا؟ قال: لا، قالوا: تذكر، قال "كنت أداین الناس فلما رأي فتیانی أن ينظروا المعسر، ويتجاوزوا عن الموسر، قال: قال الله: تجوازوا عنه" رواه مسلم.

والتجاوز والتجوز معناهما: المسامحة في الاقضاء، والاستيفاء وقبول ما فيه نقص يسير.

ويؤخذ من هذا الحديث:

فضل إِنْظَارِ الْمَعْسَرِ وَالْوَضْعِ عَنْهُ، إِمَّا كُلُّ الدِّينِ وَإِمَّا بَعْضُهُ مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ، وَفَضْلُ الْمَسَامِحَةِ فِي الْإِقْضَاءِ، وَفِي الْإِسْتِيَفاءِ سَوَاءً اسْتَوْفَيْتُ مِنْ مُوسِرٍ أَوْ مَعْسِرٍ، وَفَضْلُ الْوَضْعِ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَرِقُ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِ الْخَيْرِ، فَلِعِلَّهُ سَبَبَ السَّعَادَةَ وَالرَّحْمَةَ.

وروي الإمام مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كان رجل يداین الناس فكان يقول لفتاه: إذا أتيت معسرا فتجاوز عنه لعل الله يتجاوز عنا، فلقي الله فتجاوز عنه.

وروي مسلم عن عبد الله بن أبي قتادة أن أبي قتادة طلب غريما له فتواري عنه، ثم وجده فقال: إني معسر فقال: آللله، قال: آللله: قل: فإني سمعت رسول الله

(١) كتاب الأحاديث القدسية للإمام النووي، مكتبة القرآن، ص ٦١.

صلى الله عليه وسلم يقول من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيمة، فلينفس عن معسر أو يضع عنه.

هل يمكن للسياسة المالية الوضعية أن تصل إلى مرحلة تزويج من يريد أن يتزوج:

نظراً لأنثاق السياسة المالية الإسلامية عن الدين الإسلامي فإنها تستطيع أن تقدم لتحقيق أهداف لا يتصور أن تذهب السياسة المالية الوضعية لتحقيقها. مثال ذلك ما حدث في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: يقول أبو عبيد^(١): كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن - وهو بالعراق - أن أخرج للناس أعطياتهم، فكتب إليه عبد الحميد أني قد أخرجت للناس أعطياتهم، أي ما يلزمهم من نفقات وقد بقي في بيت المال مال، فكتب إليه أن انظر كل من أدان في غير سفة ولا سرف فاقض عنه، فكتب إليه أني قد قضيت عنهم وبقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه واصدق عنه، فكتب إليه أني قد زوجت كل من وجدت، وقد بقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه بعد مخرج هذا أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه، فأسلفه ما يقوى به على عمل أرضه فإنما لا نريد لهم لعام ولا لعامين.

والأثر جميل في دلالته، عظيم في فحواه، حيث يرى الإسلام مجال التطبيق لابد أن يأتي بأجمل الثمار وأفضل النتائج، فها هي الموازنة تحقق فائضاً بل ويتتحقق هذا الفائض بعد القيام بأهداف لا يخطر ببال القائمين على أمر السياسة المالية المعاصرة التفكير فيها وصلت إلى قضاء الدين عن المدينين، وكذلك تزويج من هم في سن الزواج، لقد وصل الفكر الإسلامي إلى مرحلة التطبيق الواقعى لها، وقد نماذج متعددة للأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

(١) أبو عبيد: كتاب الأموال، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ ، رقم ٦٢٥ .

وجه الإعجاز:

إن السياسة المالية الإسلامية نظرا لقيامها على أساس عقدي، فإنه يمكن أن تذهب في تحقيق أهدافها لمدى يصعب أن تصل إليه المالية الوضعية.

فمن مظاهر الإعجاز في المجالين المالي والاقتصادي أن السياسة المالية الإسلامية تعتبر أن من الأهداف المنوط بها تحقيقها هدف الإصلاح بين المتخاصمين، وفي تحقيق هذا الهدف نشر للسلام الاجتماعي في المجتمع.

كذلك تستطيع السياسة المالية الإسلامية أن تذهب لتحقيق أهداف متعددة يصعب على السياسة المالية الوضعية أن تصل إليها، مثل هدف تزويج من يريد أن يتزوج وغير ذلك من الأهداف الاجتماعية.

الخاتمة

إن النماذج الأخلاقية التي ذكرتها - وهي قليل من كثير - هي مثال على الإعجاز القرآني والنبوي في المجالين الاقتصادي والمالي.

وكم نحن أحوج للإحساس بهذا الإعجاز القرآني والنبوي في المجالين الاقتصادي والمالي، إحساس يجعلنا نحو هذا النظام - الاقتصادي والمالي الإسلامي - إلى كائن حي يملأ الحياة الواقعية قيماً علياً، ومثلاً رفيعة.

إن مظهر هذا الإعجاز هو أنه استطاع أن ينشئ في نفس المسلم وعيَا وحياة مع هذه المبادئ ، وعيَا حول هذه المبادئ وتلك الأسس إلى سلوك تطبيقي وواقعي استشعر أثره كل أفراد المجتمع.

وكم من فائدة يمكن أن تظفر بها النظم المالية المعاصرة لو تأسست بهذه الأخلاقيات الإسلامية في مجال عملها المعاصر.